

وزير الصناعة في المنتدى الاقتصادي للمصدرين الزراعيين:

إنشاء مراكز تكنولوجية لتحديث الصناعات الغذائية

متابعة:

وفاء الجرادعى

الغذائى لتطبيق سلامة الغذاء طبقا للمواصفات العالمية. وأشار فى كلمته - التى ألقاها نيابة عنه الدكتور محمد هانى بركات فى المنتدى الاقتصادى السنوى لرجال الأعمال الزراعيين الذى نظمته جمعية رجال الأعمال للانتاج والتصنيع الزراعى أمس - إلى أن وزارة الصناعة تقوم حاليا بإنشاء مراكز خاصة لتطوير تكنولوجيا الصناعات الغذائية وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والمجالس السلعية المتخصصة فى هذا المجال بهدف دعم وتطوير الصناعات الغذائية.

وأضاف أن الوزارة تسعى حاليا لتعزيز المزايا التنافسية والنسبية فى القطاع الزراعى وبما يحقق الاستفادة من برنامج تحديث الصناعة المصرية

فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية علاوة على استكمال البنية التكنولوجية والبيئة الأساسية للخريطة الصناعية.

وأكد أن هناك فرصا عديدة أمام زيادة الصادرات الزراعية والقدرات التنافسية للشركات الصناعية المصرية العاملة فى هذا

المجال للنفاذ إلى الاسواق الخارجية والارتقاء بجودة المنتج الوطنى وزيادة طاقته الانتاجية.

وقال إن على القطاع الخاص استثمار المزايا التى تتيحها اتفاقية المشاركة الأوروبية، وإيجاد كيانات ضخمة فى كل مجال بحيث تستطيع الاستفادة من الميزات النسبية التى تتمتع بها الصناعات الغذائية فى مصر. ومن جانبه قال السيد



مصطفى الرفاعى

أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد إنه بتوقيع اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية يصبح بالضرورة على القطاع الخاص أن يقوم بدور فعال فى عملية التحديث وزيادة القدرات التنافسية لمواجهة التحديات التى ستواجه الصناعة المصرية خاصة بعد التوقيع.

وأضاف أن نجاح تنفيذ برنامج تحديث الصناعة يتطلب أن يحدد القطاع الخاص برامجه وخطته المستقبلية حتى تستطيع الحكومة أن تضع أطرا جديدة لاستراتيجية واضحة المعالم وفق الأهداف التنموية التى يحتاجها القطاع الخاص لهيئة المناخ الملائم لتطوير الكفاءات الصناعية والتكاملية بين المشروعات الصناعية المتشابهة.

وقال السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية - الأوروبية إن اتفاق المشاركة يتيح للقطاع الزراعى المصرى زيادة حصصه التصديرية الزراعية فى الاسواق الأوروبية فى المقابل تزيل الاتفاقية الرسوم على الواردات الصناعية المصرية من الاتحاد الأوروبى من خلال أربعة جداول تبدأ بالمواد الأولية والآلات ثم الصناعات الغذائية والمكونات وتنتهى بالمنتجات النهائية، مشيرا إلى أن هذا الأسلوب سوف يمنح درجة من الحماسة الفعلية عن الصناعة المصرية خلال الفترة الانتقالية التى تتيحها الاتفاقية.

وأوضح أن الاتحاد الأوروبى أعطى مزايا لمصر فى اتفاقية المشاركة لم تحظ بها أى الدول المتوسطة حيث يتم التخفيض الجمركى على مدخلات الصناعة المصرية للمواد الخام وأدوات الانتاج، وهى تمثل فرصة التصدير إلى الاسواق الأوروبية دون جمارك.